

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

الاجتماع الخامس عشر

مونتريال، 7-11 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

الفريق العامل الثاني

البند 4-2 من جدول الأعمال

التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية

لسنفط تهدىي ب فى عى لـ مـكـنـهـي زـي مـكـي لـسـنـقـي مـ

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية،

-1 تؤكد أن الخطة الاستراتيجية للتتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أishi للتتنوع البيولوجي تقدمان الإطار الشامل لاتفاقية نحو عام 2020، وينبغي أن يوجها أيضا العمل المستقبلي لجميع قضاياها المشتركة بين القطاعات و مجالاتها الممواضيعية؛

-2 تلاحظ مع التقدير التقارير التي أعدها الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/SBSTTA/15/8؛ UNEP/CBD/SBSTTA/15/9؛ UNEP/CBD/SBSTTA/15/10؛ UNEP/CBD/SBSTTA/15/11)، وتخلص بعد بحث هذه الموضوعات إلى ما يلي:

(أ) أن آثار دورة المياه وموارد المياه العذبة، في تنفيذ جميع برامج العمل المواضيعية والمشتركة بين القطاعات لاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتتنوع البيولوجي 2010-2020 وأهداف أishi للتتنوع البيولوجي الواردة فيها، تعتبر بعيدة المدى، بما في ذلك ما يلي، ضمن جملة أمور :

(1) أن دورة المياه عملية بيولوجية فизيائية ترتكز على نظم إيكولوجية، وأن التغيرات في وفرة المياه (ونوعيتها)، بما في ذلك ضمن جملة أمور الرطوبة، ورطوبة التربة، والتح الکالي للنبات، تؤثر على التنوع البيولوجي، ووظائف النظم الإيكولوجية وإصال خدمات النظام الإيكولوجي؛

(2) أن هناك آثارا عديدة ومتباعدة لطريقة عمل دورة المياه، مما يتطلب النظر إلى المياه كموضوع "مشترك بين القطاعات" في إطار نهج النظام الإيكولوجي؛

(3) أن دورة المياه تشكل روابط قوية بين مختلف أهداف أishi للتتنوع البيولوجي وتظل مهمة لتغطية جوانب دورة المياه ذات الصلة، من خلال الإطار الجاري تطويره لرصد الخطة الاستراتيجية (المقرر 7/10)؛

(4) أن التنوع البيولوجي يدعم "البنية التحتية الطبيعية" (أو "الموجودات الطبيعية"، و"البنية التحتية الخضراء") لوفاء باحتياجات البشر لخدمات النظام الإيكولوجي المرتبطة بالمياه

على نحو فعال من حيث التكاليف، وأن ذلك يوفر فرصاً مهمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(5) قد تكون مسائل المياه وحلولها مرتبطة إلى حد كبير بكل حالة، وبكل منطقة محلية ولا يمكن تقرير نوع الأولويات ومدى شمولها بشكل قاطع، ولكن يمكن تحديد مجالات رئيسية لإعطائها اهتماماً إضافياً، مثل: دور النباتات في الحفاظ على سقوط الأمطار والرطوبة على المستويين المحلي والإقليمي؛ وأهمية التنوع البيولوجي للتربة فيما يتعلق ببرطوبة التربة وتوازنات المياه وبالتالي، الحفاظ على الدور الوظيفي للأراضي؛ وأهمية دورة المياه في الحفاظ على مستويات مرغوبة لانقال الرواسب والترسيبات والخدمات الكبيرة للنظم الإيكولوجية التي تتركز عليها (خصوصاً في المناطق الساحلية)؛ دور التنوع البيولوجي/النظم الإيكولوجية في تنظيم الحالات المتطرفة بوفرة المياه (بما في ذلك الجفاف، مثلًا من خلال استعادة التربة وغطاء الأرضي، والفيضانات، من خلال استعادة الأرضي الرطبة مثلًا)؛ وأهمية دورة المياه في تبادل المادة العضوية، والمغذيات والطاقة بين الغابات، والتربة والمياه، ذلك التبادل الذي يحدث على أساس موسمي على سبيل المثال، لاسيما في نظم إيكولوجية معينة، مثل منطقة الأمازون؛

(6) أن المياه الجوفية ومستودعات المياه الجوفية مكونات مهمة لدورة المياه وتحتاج إلى عناية أكبر لأنها تعاني من استغلال خطير في مناطق كثيرة، وأن المياه الجوفية والموارد المائية السطحية متشابكة، من خلال الأرضي الرطبة ووظيفة غطاء الأرضي، بما في ذلك من خلال تسهيل تشبّع التربة بالماء؛

(ج) يؤثر استخدام المياه لأغراض مختلفة على النظم الإيكولوجية في اتجاه مصب النهر (بما في ذلك في المناطق الساحلية)، وينطبق نفس الشيء على استغلال المياه الجوفية وأثره على النظم الإيكولوجية البرية؛

(ج) هناك مبادرات إقليمية تنص على إنشاء إطار ملزم قانوناً للإدارة المتكاملة للأراضي يمكن أن تعمل كنماذج لمناطق أخرى لتعزيز الفاعلية الضرورية لنظم مجتمعات المياه عبر الحدود الوطنية من خلال اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، وذلك بين الأطراف المتأثرة وفيما بينها؛ وما زالت الموارد المتاحة لتنفيذ مثل هذه الاتفاقيات على نحو فعال تشكل عائقاً، مما يعرض الموارد المائية الضعيفة لمزيد من الخطير؛

(د) يلعب التنوع البيولوجي دوراً مهماً في توفير المياه على نحو مستمر لخدمة الأنشطة البشرية، مثل الزراعة، والحراجة ومصايد الأسماك؛

(هـ) ينبغي تطبيق النتائج والأدوات والطرق الموجودة بالفعل على المستويات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية من أجل معالجة النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، ووظائفها وخدماتها؛

(و) إن العمل في إطار الدراسة بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وتطبيق أساليب التقييم الاقتصادي على الموارد الإيكولوجية يوفر فرصاً جديدة للتأثير على السياسات، بالرغم من أن التقييمات الاقتصادية تعطي تقريباً أولياً ومحظوظاً لقيمة المالية التي تتطوّر عليها النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية وينبغي ألا تعتبر قيماً قاطعة لمورد معين، بل يسترشد بها فحسب في سياق صنع قرار التخطيط الإنمائي. وتعتبر

مستجمعات المياه وخدمات النظام الإيكولوجي للمياه الداخلية المرتبط بها مهمة في الدول النامية، والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، بما في ذلك فيما يتعلق بشعوبها الأصلية ومجتمعاتها المحلية، ولكنها تتمتع بقدرة تقنية محدودة لإجراء تقييم لهذه الموارد وتحتاج إلى نقل التكنولوجيا لتمكنها من تقييم نظمها الإيكولوجية المائية في هذا السياق؛

(ز) أن النساء هن أصحاب مصلحة رئيسيين في الحفاظ على رفاهية الأسرة وخدمات النظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه، فضلاً عن معارف نساء الشعوب الأصلية المتعلقة بالمياه، وهذه تعتبر عناصر رئيسية في تنفيذ برنامج العمل بشأن المياه الداخلية، وتقييم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية علاقة ثقافية وروحية وثيقة وشاملة مع عناصر الطبيعة الأساسية، خصوصاً دوره المياه، وهذا ما يظهر في كثير من اللغات الأصلية، واستناداً إلى معارفها التقليدية، تحافظ الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على قواعد نظم إدارة المياه التي تساعد على تعزيز الاستدامة؛

(ح) أن تحويل المغذيات، بما في ذلك ما يترتب عليه من آثار بالنسبة للإنتاج الزراعي، يعتبر أحد الضغوط الرئيسية على التنوع البيولوجي، وخصوصاً على التنوع البيولوجي للمياه الداخلية والتنوع البيولوجي الساحلي، ولكنه لم يعالج قضية مماثلة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، بالرغم من ارتباطه المباشر بتحقيق الأهداف 7 و 8 و 11 و 14، ضمن أهداف أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وينبغي إعطاء أهمية أكبر للتشبع بالمغذيات في المياه العذبة وكذلك في النظم الإيكولوجية الساحلية حول العالم؛

(ط) إن العمل العلمي الجاري بشأن هذا الموضوع (على النحو الوارد وصفه في التقرير المرحلي بشأن معالجة الفقرات 39 إلى 41 من المقرر 28/10 المتعلقة باستعراض المعلومات، وإصدار رسائل ذات صلة بالسياسات الرئيسية، بشأن الحفاظ على قدرة التنوع البيولوجي على مواصلة دعم دوره المياه (UNEP/CBD/SBSTTA/15/11)) سيكون أساساً مفيداً للهيئة الفرعية المشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية للنظر في هذا العمل، بما في ذلك عملها في مجالات بشأن هذه الموضوع في المستقبل؛

(ي) أن المنتدى العالمي السادس للمياه، المقرر عقدة في مارسيليا، بفرنسا، في مارس/آذار 2012، يمثل فرصة لزيادة التوعية بهذه الموضوعات.

-3- طلب إلى الأمين التنفيذي، وتدعو أمانة اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، القيام بما يلي:

(أ) أن تقوم، استناداً إلى المناقشة مع الشركاء وأصحاب المصلحة المحتملين، بإدراج تقييم لفرص تحالف معزز بشأن الحلول الطبيعية لمشاكل المياه في خطة العمل المشتركة مع اتفاقية رامسار، والإبلاغ عن الخيارات المتاحة لعلم الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ب) إتاحة تقرير فريق الخبراء لعلم الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، بالإضافة إلى النظر في تقرير موجز عن نتائجه؛

(ج) ترشيد أنشطة الاتفاقيتين من أجل تحسين استعمال الموارد المتاحة ومواصلة بحث إمكانية إدماج عمل الاتفاقيتين في برامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي، والتي تكون غير متصلة بها بدرجة ما، من أجل تحقيق أكبر قدر من التأثر والاستفادة من استعمال الموارد المتاحة، بما في ذلك إمكانية عقد اجتماعات مشتركة للموظفين

ذوي الصلة (بما في ذلك الخبراء ونقطات الاتصال)، والإبلاغ عن خيارات تحقيق ذلك لعلم الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

-4 توصي مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر بما يلي:

(أ) يحيط علماً بأهمية دورة المياه بالنسبة لمعظم مجالات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 ولتحقيق معظم أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وينظر في زيادة التوعية بهذا الشأن، وبالتالي تعزيز تنفيذ الخطة الاستراتيجية، من خلال جملة أمور من بينها رفع مستوى التنوع البيولوجي والمياه ليصبح قضية مشتركة بين القطاعات في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ب) ينظر في نتائج فريق الخبراء المعني بالحفاظ على قدرة التنوع البيولوجي على دعم دورة المياه (حسبما نصت عليه الفقرة 39 من المقرر 28/10)؛

(ج) يلاحظ أن المصطلح "الأراضي الرطبة" الذي عرفته اتفاقية رامسار يقدم مجالاً سلساً ومرناً للتقسيم الوطني لمعالجة التحديات التي تواجه التنوع البيولوجي مع التفاعل بين السواحل والمياه الداخلية، ويدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى تكين اعتماد أوسع للمصطلح في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، لا سيما لتحقيق الهدف 11 من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(د) يحيط علماً بأن سنة 2013 ستكون السنة الدولية للأمم المتحدة للتعاون في مجال المياه وأن ذلك سيوفر، بجانب العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة" 2005-2015 الجاري، فرصة لعرض القضايا المتعلقة بالمياه والتنوع البيولوجي على انتباه الجمهور بشكل أكبر.
